

الى السيد رئيس الحكومة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

مآل مشروع القانون 24.19 المتعلق بالمنظمات النقابية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

لقد سجلنا في مناسبات عدة، نثميننا لحرص الحكومة الحالية، على إرجاع الحوار الاجتماعي إلى أولويات أجندة التدبير الحكومي، وجعل لحظة الدخول الاجتماعي جزءا من الدخول السياسي السنوي، عبر مؤسسة الحوار الاجتماعي، وتفعيل الدور الدستوري للنقابات، كفاعل اجتماعي مركزي، وواجهة تنظيمية للدفاع بمسؤولية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ هذا الحرص في إشراك الفاعل النقابي، يظهر أيضا في حضوره في كل الأوراش التي فتحتها الحكومة، والتي تتطلب وجهة نظر المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية ومساهمتها، في إطار مقاربة انفتاحية تشاركية، ترمي إلى بناء تعاقدات اجتماعية واضحة، وتوفير نوع من السلم الاجتماعي، يتيح للفاعلين الاقتصاديين، كما الاجتماعيين، مواكبة التحولات الكبرى التي تشهدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده؛ لكن التفعيل الأمثل لدور النقابات والحفاظ على مكانتها كمعبر عن المطالب المشروعة، واعتبارها شريكا للحوار الاجتماعي، يتطلب إخراج القانون رقم 24.19 الخاص بالمنظمات النقابية النقابية المنصوص عليه في الفصل الثامن من الدستور، بما سيتيح من إمكانية الاشتغال في إطار عصري، بحكمة جيدة، وبتدبير شفاف لمواردها المالية، وهيكله منتظمة لمؤسساتها الداخلية؛

لذا نسألكم السيد الوزير عن:

- مآل مشروع القانون 24.19 المتعلق بالمنظمات النقابية؟

-التدابير الاستعجالية المتخذة لإخراجه بغاية تطوير الأداة النقابية وتوفير آليات لإرساء مقومات الحكامة بها؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

حنان اتركين